



نسخة المواطن للموازنة المعتمدة

موازنة المواطن

للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

موازنة مساندة النشاط الاقتصادي وترسيخ مبدأ المواطنة
ودعم التنمية البشرية والحماية الاجتماعية.

القاهرة- سبتمبر ٢٠٢١



جدول المحتويات

٣

رسالة من الوزير

أولاً

- يعني إليه موازنة؟
- مراحل إعداد الموازنة
- رؤية وزارة المالية المستهدف تحقيقها من خلال الموازنة العامة للدولة ٢٠٢١-٢٠٢٢
- انساق الموازنة مع الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

٦

ما هو الجديد في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

ثانياً

- الملامح الرئيسية للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١
- أهم الافتراضات الاقتصادية لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١
- استثمارات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١
- جهود الحكومة المصرية لتطبيق موازنة البرامج والأداء

١٦

مدى استفادة المواطن من موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

ثالثاً

- إجراءات الحماية الاجتماعية بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١
- الدعم يضمن حياة كريمة لك ولأسرتك (أهم بنود الدعم)
- أهم البرامج لقطاعي التعليم والصحة في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١
- أهم المخصصات التي تم زيادتها في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

٢١

تدخلات السياسة المالية لمواجهة COVID-١٩

رابعاً

- كيف تم إعداد موازنة هذا العام خاصة في ضوء تحديات جائحة كورونا؟
- كيف ساهمت الجهود التي قامت بها الحكومة في زيادة ثقة المستثمرين أثناء جائحة كورونا
- الحزم التحفيزية لمختلف القطاعات لمواجهة جائحة كورونا

٢٤

أهم السياسات الإصلاحية بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

خامساً

- على جانب الإنفاق العام
- على جانب الإيرادات العامة

٢٨

أهم مستهدفات الدين العام ومكوناته ومدفوعات الفوائد

سادساً

٣٢

الالتزامات المالية وتأثير بعض المخاطر المالية على موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

سابعاً

- أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد المحلي والعالمي
- أهم الإصلاحات المالية الهيكلية التي تساعد على الحد من المخاطر

٣٥

الموازنة التشاركية

ثامناً

٣٧

ملحق ١: التقسيم الوظيفي للمصروفات العامة

ملاحق

رسالة من الوزير

للعام الثامن على التوالي، حريصون على نشر موازنة المواطن ضمن التقارير التي تصدرها وزارة المالية بشكل دوري حول دورة إعداد الموازنة بهدف تحقيق الإفصاح المالي والشفافية وإطلاع المواطن المصري على أحدث توجهات السياسة المالية والضريبية باعتباره شريك أصيل في الموازنة وعملية التنمية المستدامة.

ويستعرض هذا التقرير – والذي يتم نشره بعد اعتماد الموازنة العامة من مجلس النواب الموقر في يونيو ٢٠٢١ – أهم ملامح الموازنة العامة للدولة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، وأهم بنود الإنفاق والإيرادات، وأهم برامج الحماية الاجتماعية التي يستفيد منها المواطن المصري والبرامج الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على تحسين مستوى معيشتهم.



د/ محمد معيط – وزير المالية

حيث تمثل موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ العام الرابع من برنامج الحكومة (٢٠١٨/٢٠١٩ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)، بالاتساق مع الاستحقاقات الدستورية، ورؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، بهدف بناء الإنسان المصري كهدفاً استراتيجياً من خلال تطوير شامل للعملية التعليمية والارتقاء بمستوى الخدمات الطبية واستكمال تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، مع التوسع في الحماية الاجتماعية والتركيز على تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطن المصري.

وبجانب تلك الركائز، كان من أولويات وزارة المالية خلال الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد خاصة مع تفشي جائحة كوفيد-١٩، العمل على اتخاذ كافة الإجراءات لضمان تحقيق التوازن بين الحفاظ على صحة المواطنين والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي للحفاظ على مسارات الاقتصاد الآمن بما يساهم في تقديم الدعم والمساندة الكافية للقطاعات المتضررة والفئات الأكثر احتياجاً وبشكل يمكن اقتصادنا من التعافي السريع واستكمال مسيرة التنمية. كما ساعدت مكثبات برنامج الإصلاح الاقتصادي على مواجهة التحديات التي يمر بها الاقتصاد المصري بأقل خسائر ممكنة بالإضافة إلى خلق حيز مالي ومرونة للموازنة العامة للدولة كما ساهم في بناء دعائم اقتصاد قوي ومستمر قادر على مواجهة التحديات والأزمات.

إتاحة هذه المعلومات يهدف إلى تشجيعك على المشاركة في عملية اتخاذ القرار من خلال تسجيل رأيك على الموقع الإلكتروني للموازنة (<http://www.budget.gov.eg>).

١-١ يعني إيه موازنة؟

الموازنة هي بيان يوضح كل الإيرادات المتوقع أن تحصل عليها الدولة خلال العام المالي وخطة الحكومة في إعادة إنفاقها لتحسين جودة حياة المواطن وذلك في مجالات الحماية الاجتماعية وكافة الخدمات الحكومية ومنها الصحة والتعليم والإسكان والتموين والدفاع والأمن القومي وحماية البيئة وغيرها.

٢-١ مراحل إعداد الموازنة



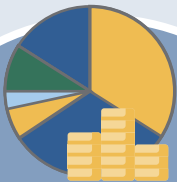
يقدم وزير المالية مشروع الموازنة لمجلس الوزراء للمناقشة والتعديل



تناقش وزارة المالية مشروعات الموازونات الواردة إليها والخاصة بكل جهة



تصدر وزارة المالية منشور إعداد الموازنة لتقوم جهات الدولة بإعداد مشروعات موازاناتها



بعد اعتماد الموازنة من قبل مجلس النواب يتم إرسالها مرة أخرى إلى وزارة المالية للتنفيذ



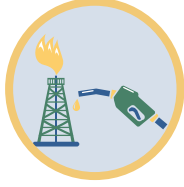
يحيل السيد رئيس الجمهورية مشروع الموازنة إلى مجلس النواب لمناقشته وتعديله في ضوء القواعد الحاكمة في الدستور والقانون



يعرض مجلس الوزراء مشروع الموازنة بعد تعديله على فخامة رئيس الجمهورية للمناقشة والموافقة عليه

٣-١ رؤية وزارة المالية المستهدف تحقيقها من خلال الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٢/٢٠٢١

تهدف مبادرة إحلال السيارات المتقدمة بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي الى منح حافز مادي لمالكي السيارات المتقدمة لإحلالها بأخرى جديدة تعمل بالوقود المزدوج «البنزين والغاز الطبيعي» مما يساعد في تخفيف الأعباء عن المواطنين، إضافة إلى ترشيد استهلاك البنزين والعمل بالطاقة النظيفة وتحسين البيئة.



دعم مبادرات محددة وإجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعات الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل رفع كفاءة وتحسين جميع خدمات البنية التحتية بالقرى المصرية.



تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول إلى الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.



رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً واتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التوسع التدريجي في برامج الدعم العيني الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة.



الحفاظ على استدامة الانضباط المالي والاستمرار في جهود مساندة ودعم النشاط الإقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الدين.



دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية خاصة الأنشطة الصناعية والتصدير والاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات.



التنسيق مع مؤسسات التقييم الدولية وإظهار الجهود المبذولة لتعديل درجة التصنيف والجدارة الائتمانية.



زيادة الإيرادات من خلال الإسراع في إجراءات الميكنة الشاملة وتشجيع الاقتصاد غير الرسمي على الانضمام للمنظومة الرسمية للدولة وتعظيم العائد على أصول الدولة.





انساق الموازنة مع الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

تم وضع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ في ضوء استراتيجية الدولة لرؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تواكب تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، بعد إتمام التركيز على الإصلاحات الهيكلية والتي من شأنها ضمان استمرارية استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي وبما يمكن المؤسسات الحكومية من الاستغلال الأمثل للموارد.

كما بدأت الحكومة المصرية في التركيز على مجالات التنمية البشرية وهو ما سيصبح محور السياسات في السنوات القادمة بهدف زيادة إنتاجية المواطن المصري وتحسين مستوى معيشتة مما يساعد على استفادته من ثمار النمو الاقتصادي وتحقيق النمو الاحتوائي؛ مع التأكيد على مبادئ الاستدامة والإنتاجية والعدالة والإدماج.

ولقد انبثق عن رؤية مصر ٢٠٣٠ ثمانية أهداف محورية تتكامل مع بعضها البعض، وترتكز موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ على ضمان تحقيقها بما يكفل توفير حياة كريمة لائقة للمواطنين.

ثانياً:

ما هو الجديد في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١؟

تركز موازنة ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ على الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الإضرار باستدامة مؤشرات الموازنة والدين وبما يدعم اقتصاد قوي متنوع يقود فيه القطاع الخاص قاطرة النمو،

بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ المواطنة وتعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية، وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين.



ترسيخ مبدأ المواطنة وتعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية.

• **زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وتأهيل الشباب بالشكل الذي يساعده على مواكبة التطورات السريعة في سوق العمل ورفع كفاءته وإنتاجيته.**



• **تعزيز التنمية البشرية من خلال إنفاق أكثر كفاءة على قطاعي الصحة والتعليم، وتطبيق الإصلاحات التي تعالج عدم تطابق مهارات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل بالإضافة إلى البرامج التي تستهدف تعزيز الإنتاجية والمشاركة في سوق العمل.**



• **توفير وتحسين العديد من الخدمات الضرورية المقدمة للمواطنين مع التأكيد على استفادة الجميع من هذا التحسن والتوزيع العادل له من الناحية الجغرافية أو من حيث الاستهداف.**



• **تطوير العشوائيات بالإضافة إلى استكمال مشروعات التنمية الكبرى ومشروع شبكة الطرق والمناطق اللوجستية.**



• **إتاحة فرص لتدريب وتمكين المواطنين، خاصة الشباب لزيادة فرص إيجاد مصادر لتحسين الدخل، على سبيل المثال من خلال مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر ومنحها كل الحوافز الممكنة في سبيل تحقيق ذلك.**



• **تمكين الشباب والمرأة في كافة المجالات وضمن عدالة الحصول على فرص الاستثمار والتوظيف.**



• **تحقيق الأمان والاستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات واستمرار التسعير السليم.**



كما تعمل وزارة المالية على إشراك المواطن في عملية إعداد الموازنة واتخاذ القرار من خلال مبادرة الموازنة التشاركية والتي تهدف إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال التعاون وخلق حلقة وصل بين المواطنين والجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية (لمزيد من التفاصيل انظر ص ٣٦-٣٧).

الملاح الرئيسية للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

٢-١ أهم التوجهات في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

تنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى تحديث البنية المؤسسية لتتواءم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية بهدف تنمية مهارات العنصر البشري وإعداد قيادات المستوى الثاني.

استهداف تقديم خدمات متميزة بطريقة سهلة لكافة المواطنين والتوسع في استخدام البوابات الإلكترونية ونظم التواصل الحديثة لتقديم الخدمات للمواطنين وفق معايير الجودة مع ربط كافة البيانات والخدمات التي تقدم للمواطنين إلكترونياً.

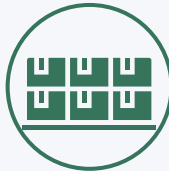
تعزيز الشفافية والحوكمة في الجهاز الإداري للدولة عن طريق وضع نظام يتسم بالشفافية يستجيب ويتفاعل مع المواطن ويخضع للمساءلة المجتمعية، مع وضع قواعد واضحة للوقاية والحد من الفساد.

الاستغلال الأمثل للموارد وهو ما يتطلب العمل على التطوير الدائم والمستمر لمنظومة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ومواكبة التحول الرقمي والممارسات الدولية في إعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة.

التوسع في وترسيخ العمل على إعداد ومتابعة الموازنة على أساس «موازنة البرامج والأداء»، ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام وترسيخ مفاهيم الشفافية.

٢-٢ ركائز موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

مساندة ودعم النشاط الاقتصادي
خاصة قطاعات الصناعة والتصدير



الحفاظ على استدامة
الانضباط المالي



دفع جهود الحماية الاجتماعية
وتحسين مستوى معيشة
المواطن



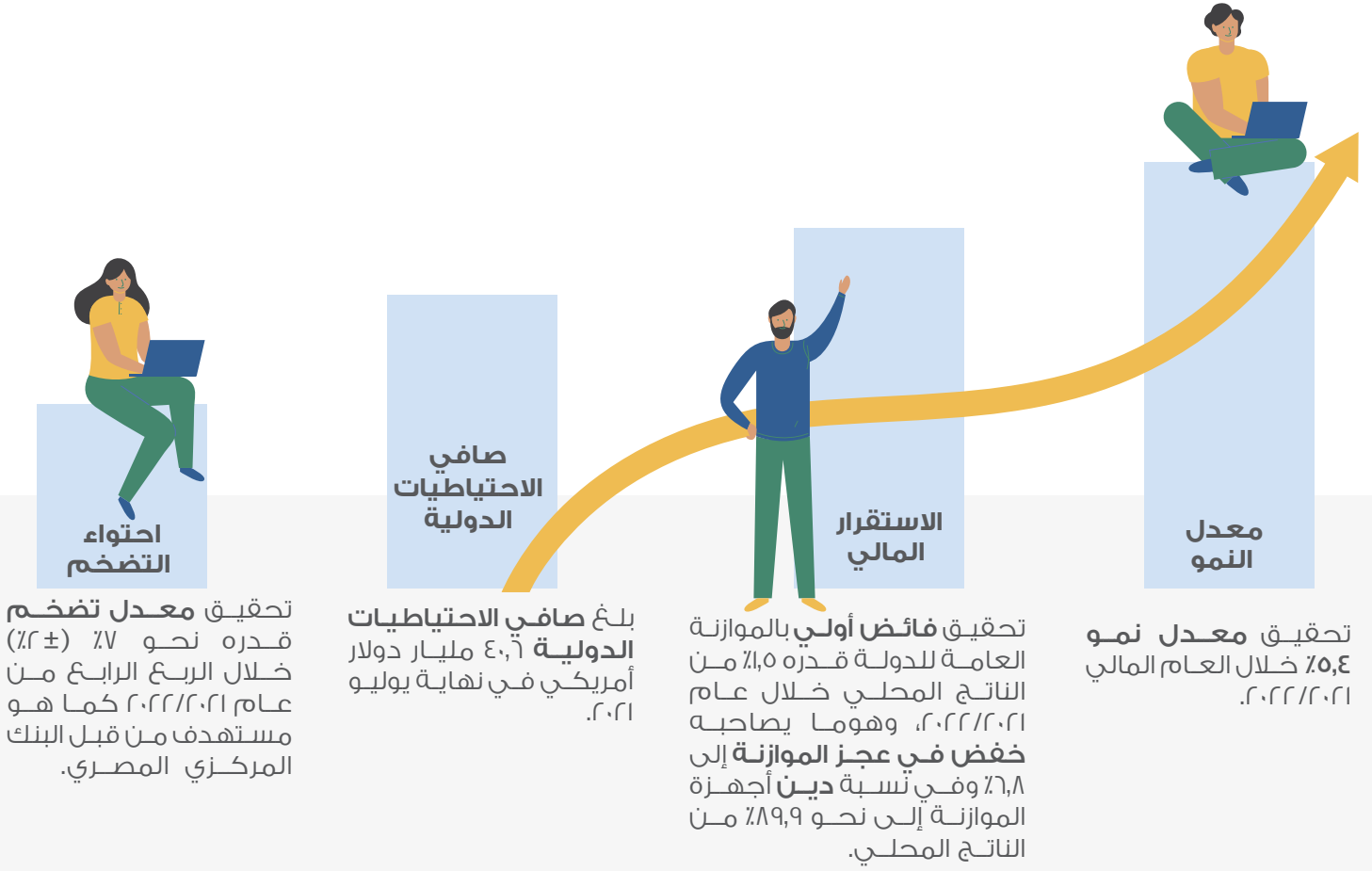
التركيز على دفع أنشطة التنمية
البشرية (الصحة والتعليم)

٢-٣ التقسيم الاقتصادي

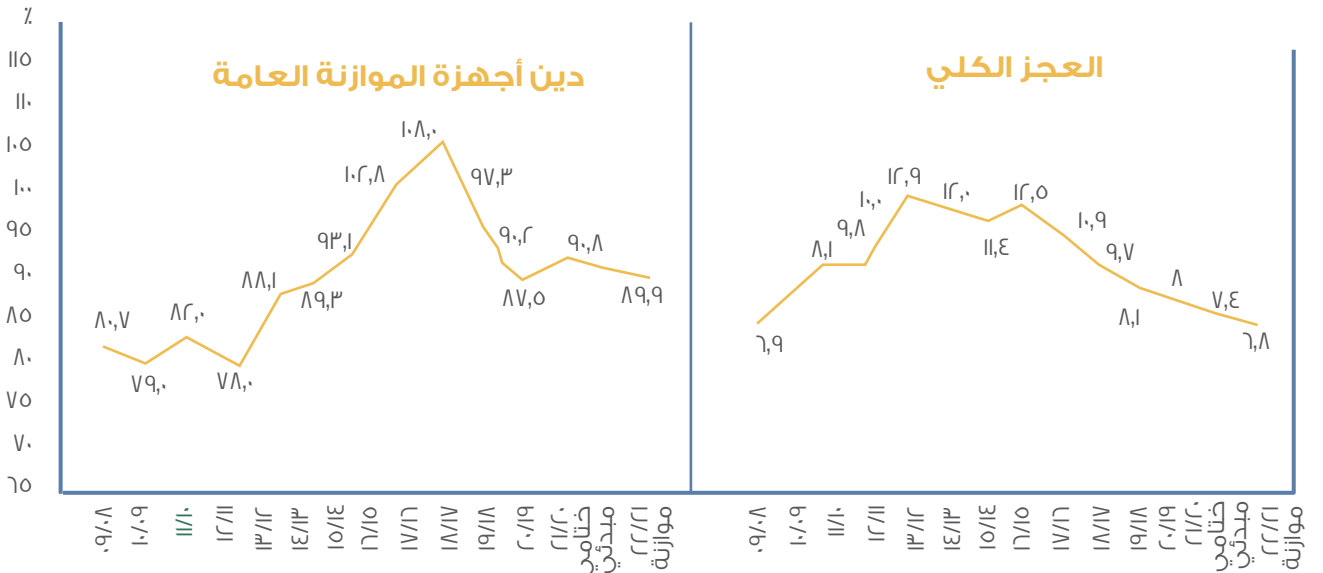
القيمة
بالمليار جنيه

٢٠٢٢/٢٠٢١ موازنة	٢٠٢١/٢٠٢٠ ختامي مبدئي	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعليات	٢٠١٩/٢٠١٨ فعليات	
١,٣٦٥.٢	١,٠٩٤.٠	٩٧٥.٤	٩٤١.٩	إجمالي الإيرادات
%٥,٩	%١٢,٢	%٣,٦	%١٤,٧	% التغير
٩٨٣.٠	٨٣٤.٦	٧٣٩.٦	٧٣٦.١	الضرائب
١.٥	٠.٧	٥.٣	٢.٦	المنح
٣٨٠.٦	٢٥٨.٨	٢٣٠.٥	٢٠٣.٢	الإيرادات الأخرى
١,٨٣٧.٧	١,٥٦٣.٨	١,٤٣٤.٧	١,٣٦٩.٩	إجمالي المصروفات
%٧,٣	%٩,٠	%٤,٧	%١٠,١	% التغير
٣٦١.١	٣١٨.٧	٢٨٨.٨	٢٦٦.١	الأجور و تعويضات العاملين
١٠٣.٩	٧٨.٠	٦٩.٩	٦٢.٤	شراء السلع والخدمات
٥٧٩.٦	٥٦٥.٤	٥٦٨.٤	٥٣٣.٠	الفوائد
٣٢١.٣	٢٦٥.٦	٢٢٩.٢	٢٨٧.٥	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
١١٣.٨	٩٥.٠	٨٦.٨	٧٧.٦	المصروفات الأخرى
٣٥٨.١	٢٤١.١	١٩١.٦	١٤٣.٣	شراء الاصول غير المالية (الإستثمارات)
٤٧٢,٦-	٤٦٩,٧-	٤٥٩,٣-	٤٢٨,٠-	العجز/الفائض النقدي
%٦,٧-	%٧,٣-	%٧,٩-	%٨,٠-	(% من الناتج المحلي الإجمالي)
٢,٩	٢,٦	٣,٥	٢,٠	صافي حيازة الأصول المالية
٤٧٥,٥-	٤٧٢,٣-	٤٦٢,٨-	٤٣٠,٠-	العجز/الفائض الكلي
%٦,٨-	%٧,٤-	%٨,٠-	%٨,١-	(% من الناتج المحلي الإجمالي)
%١,٥	%١,٤٥	%١,٨	%١,٩	نسبة العجز/الفائض الأولي لناتج المحلي (%)

٤-٢ المستهدفات المالية بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١



٥-٢ مستهدفات العجز الكلي ودين أجهزة الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي٪)



٦-٢ أهم الافتراضات الاقتصادية لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

البيان

٢٠٢٢/٢٠٢١ موازنة	٢٠٢١/٢٠٢٠ تقديرات	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعلي	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلي	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلي	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلي	
٧,١٥٠	--	٥,٨٢٠	٥,٣٢٢	٤,٤٤١	٣,٤٧٠	الناتج المحلي الإجمالي - مليار جنيه ^١
٥,٤	٣,٣	٣,٦	٥,٦	٥,٣	٤,٢	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) ^٢
٦,٣	٦,٩٧	٥,٧٥	١٢,٢٠	٢١,٦٠	٢٣,٣٠	المكمش (معدل التضخم) (%) ^٣
١٣,٢	١٤,٠	١٤,٨	١٨	١٨,٥	١٨	متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)
٦,٠	٦,٠	٥٢,٠	٧,٠	٦٤,٠	٥,٠	متوسط سعر برمبل برنت ^٤ (دولار / برمبل)
٢٥٥,٠	١٩٣,٨٦	١٧٨,٢٩	١٧٨,٣	١٨٥,٦	١٨٩,٦	متوسط سعر القمح الأمريكي ^٥ (دولار)

-- غير متاح

١/ في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية. وجرى مراجعة تقديرات النمو للعام القادم مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٢/ تم توقع سعر برمبل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولي لأسعار البترول في تقرير آفاق الإقتصاد العالمي. كما يتم أيضاً الاسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكي مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة في البورصة العالمية. كما يتم أيضاً الاسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

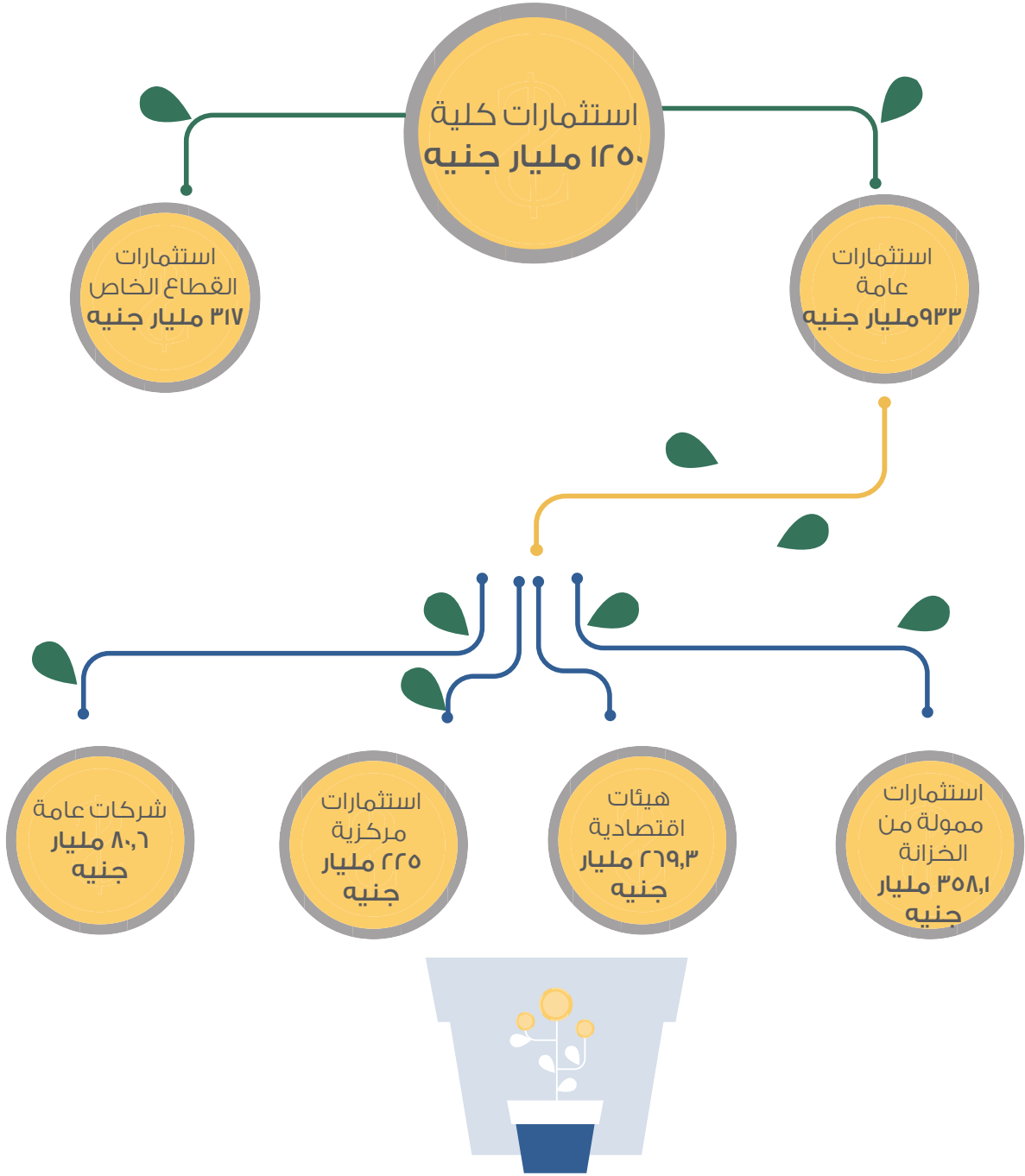
٧-٢ استثمارات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ (وفقاً لخطة التنمية المستدامة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

مستهدفات الخطة الاقتصادية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١:

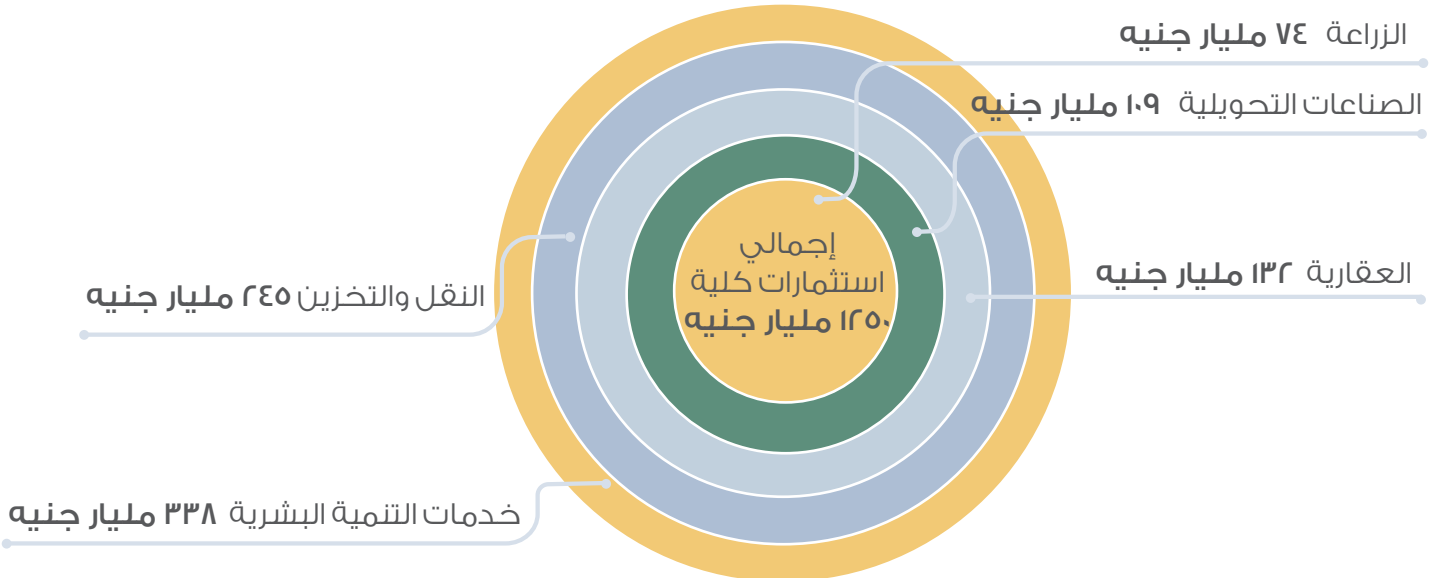
- زيادة معدل الإدخار إلى ١١,٢٪ خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل ٥,٥٪ العام السابق.
- زيادة معدل الاستثمار إلى ١٧,٦٪ خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، مقابل ١٣٪ العام السابق.
- خفض معدل النمو السكاني إلى ٢,٠٪، مقابل ٢,٥٦٪ عام ٢٠١٧.
- التوسع في إقامة المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة لاستيعاب ١٠ مليون نسمة.
- أن يبلغ مساهمة القطاع الخاص ٦٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وستتركز في الأنشطة الواعدة سريعة النمو والقادرة على التكيف وهي: العقارات، والصناعة التحويلية، واستخراجات الغاز الطبيعي، والاتصالات، والزراعة.

توزيع الاستثمارات الكلية:

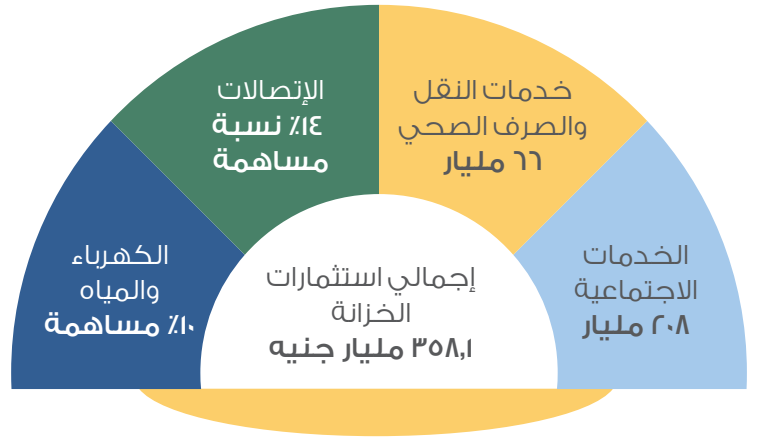
- زيادة استثمارات الخطة الاقتصادية (الاستثمارات الكلية) لتحقيق ١٢٥٠ مليار جنيه، بمعدل يفوق ٥٠٪ عن العام السابق، على أن يتم توزيعها كالاتي: ٩٣٣ مليار جنيه استثمارات عامة، و ٣١٧ مليار جنيه استثمارات القطاع الخاص.
- كما سيتم توزيع الاستثمارات العامة ٩٣٣ مليار جنيه، على النحو التالي: ٣٥٨,١ مليار جنيه استثمارات الخزانة، ٢٦٩,٣ استثمارات الهيئات الاقتصادية، ٢٢٥ مليار جنيه استثمارات مركزية، ٨٠,٦ مليار جنيه استثمارات الشركات العامة.



أهم قطاعات تستحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمارات الكلية للخطة الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.



هيئات اقتصادية (٢٦٩,٣ مليار جنيه)



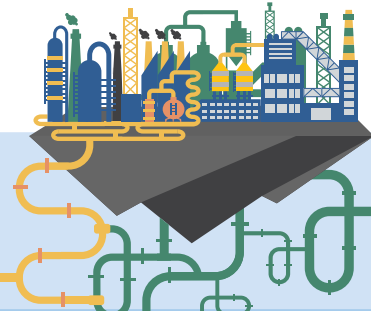
٨-٢ أهم القطاعات الدافعة للنمو الاقتصادي بالخطة الاستثمارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١

القطاع الزراعي:

- تبلغ الاستثمارات الكلية لقطاع الزراعة ٧٤ مليار جنيه.
- ومن أهم المشروعات برنامج تحقيق الأمن الغذائي، برنامج الصوب الزراعية، برنامج الاستزراع السمكي، برنامج تنمية الصادرات الزراعية، برنامج تنمية الموارد المائية، مشروع تأهيل وتبطين الترغ، ومشروع منظومة الري الحديث.

قطاع الصناعات التحويلية:

- زيادة الصادرات الصناعية غير البترولية بنسبة لا تقل عن ١٠٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- استهداف زيادة الإنتاج الصناعي لـ ١,٧٥ تريليون جنيه.
- أن تصل الاستثمارات الكلية لقطاع الصناعات التحويلية ١٢٥,٧ مليار جنيه.
- استكمال إنشاء ٦ مجمعات صناعية بمحافظات أسيوط وقنا وأسوان والبحيرة والفيوم.
- طرح ١٠ مليون متر مربع أراضى صناعية مرفقة للمستثمرين.
- تعميق التصنيع المحلي، وتكثيف الاستثمارات فى الصناعات صديقة البيئة.



٢-٩ جهود الحكومة المصرية لتطبيق موازنة البرامج والأداء.

تأتي «موازنة البرامج والأداء» في إطار حرص وزارة المالية على تطوير عملية إعداد الموازنة العامة للدولة، ومراقبة فاعلية الأداء، حيث يتم توزيع الإنفاق العام وفقاً للبرامج والأنشطة والمشروعات وربطها بالتوجه الاستراتيجي للدولة في ضوء التحديد الدقيق للتكاليف والعوائد ومؤشرات قياس الأداء، مما يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد وتحسين مستوى الخدمات العامة التي يتلقاها المواطنين.

تم البدء في تطبيق موازنة البرامج والأداء على ٧ وزارات في عام ٢٠١٧/٢٠١٦، ثم زادت إلى ٢٢ وزارة في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

صدر برنامج عمل الحكومة (٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١) متضمناً الإطار الفكري لرؤية مصر ٢٠٣٠، وفي ضوء برامج موازنة البرامج والأداء.

في شهر أبريل ٢٠١٩، تم الاستعانة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID» لإعداد برنامج تدريبي لمجموعة من الوزارات عن موازنة البرامج والأداء.

في شهر نوفمبر ٢٠١٩، تم إعداد «النموذج الموحد لموازنة البرامج والأداء» بالتعاون بين لجنة الخطة والموازنة، ووزارتي المالية والتخطيط ليلزم كافة الجهات الحكومية كنموذج موحد لإعداد موازنة البرامج والأداء.

قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتدريب «١٨» متدرباً من وزارة المالية بهدف تدريب كافة العاملين المنوط بهم إعداد الموازنة.

تم إطلاق «البرنامج الوطني لبناء قدرات الموظفين»، لكافة الجهات الموازنة بالدولة على النموذج الموحد خلال الفترة من ٢٠١٩/١٢/٨ حتى ٢٠١٩/١٢/١١.

في ٦ أكتوبر ٢٠٢٠، أطلقت وزارة المالية «دليل موازنة البرامج والأداء» ليكون مرجعاً لكافة جهات الدولة لدى إعداد موازنة البرامج والأداء بها.

قام المتدربين بتدريب نحو ٢٠٠٠ فرد من ممثلي كافة الجهات الداخلة للموازنة العامة للدولة على تطبيق موازنة البرامج والأداء.



تطوير أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة من خلال التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء، بهدف تعظيم العائد على المصروفات بما يحقق أكبر نفع للمجتمع ويغطي مجالاً أفضل للمتابعة والتقييم، ويخدم المساءلة بشأن مؤشرات الأداء ومخرجات الإنفاق.

في إطار التمهيد لاعتماد قانون المالية الموحد، تم التوافق بين وحدة موازنة البرامج والأداء وقطاع الحسابات والمديريات المالية لعقد ورش عمل لتدريب ممثلي وزارة المالية بالجهات الموازنة بهدف إطلاعهم على كيفية تنفيذ وتطبيق موازنة البرامج والأداء على منظومة GFMIS والبدء في تطوير المستندات اللازمة لحسن تطبيق موازنة البرامج والأداء.

موازنات البرامج الاستراتيجية للنوع: يجري التنسيق بين وزارة المالية والمجلس القومي للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) على تطوير وتنفيذ مشروع موازنات البرامج الاستراتيجية للنوع في إطار البرنامج الوطني الشامل للإصلاح الاقتصادي، وانطلاقاً من مبدأ تطبيق الإصلاحات المالية والاقتصادية المدعومة بإجراءات الحماية الاجتماعية للمواطنين وخاصة الفئات الأولى بالرعاية، كما يتم في الوقت الحالي إعداد دليل الموازنة الاستراتيجية للنوع الاجتماعي.

بيان بالتكلفة الاستثمارية الكلية لأهم المشروعات القومية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وأهم المشروعات المنفذة بكل قطاع وفقاً لموازنة البرامج والأداء

البرنامج	تكلفة الاستثمارات الكلية للعام المالي ٢٢/٢١	مليار جنيه
التنمية العمرانية	٢٥٩,١	«الاستثمارات الكلية للتشييد والبناء ٥٠,١ مليار جنيه – الاستثمارات الكلية لمشروعات المياه والصرف الصحي ١٢٦,٧ مليار جنيه – الاستثمارات الكلية للأنشطة العقارية ٨٢,٣ مليار جنيه»
الصحة	٦٤,٤	«تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل – تطوير ١٣٢ وحدة رعاية في تسع محافظات ضمن مبادرة حياة كريمة – إنشاء ٢٠ مركزاً لتجميع البلازما ضمن مبادرة المشروع القومي للاكتفاء الذاتي من مشتقات البلازما – تنفيذ ٧ مستشفيات جامعية جديدة»
بعض الأمثلة من تطوير برنامج الصعيد	٩٢,٤	«استكمال محطة صرف كوم امبو بطاقة ٣٢ ألف م ^٣ /يوم بمركز كوم أمبو. – إنشاء البنية التحتية لمشروع القصير، وإنشاء مول تجاري. – التوسع الثاني لمحطات صرف صحي قنا وقوص. – استكمال الجامعة التكنولوجية بمدينة طيبة الجديدة بأسوان»
التعليم الجامعي	٢٨,٥	«إنشاء ٦ جامعات تكنولوجية جديدة – الانتهاء من إنشاء ١٢ جامعة أهلية تابعة للجامعات الحكومية. – استكمال تجهيزات الجامعات التكنولوجية التي تم تشغيلها (القاهرة الجديدة/بني سويف/ قويسنا)»
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٦,٠	«مركز تجميع البيانات بالعاصمة الإدارية الجديدة – مبادرة قناة مصر الرقمية – استكمال المرحلة الأولى والثانية من مدينة المعرفة»
مترو الأنفاق	١١٢,٨٤	«القطار الكهربائي السريع (العين السخنة/العاصمة الإدارية الجديدة/مدينة العلمين الجديدة) – القطار الكهربائي (عدلي منصور/العاشر من رمضان/العاصمة الإدارية الجديدة) – خطي المونوريل (العاصمة الإدارية – مدينة ٦ أكتوبر) – الخط السادس لمترو الأنفاق (الخصوص/المعادي)»
التمويل والتجارة الداخلية		«التوسع في إنشاء المناطق التجارية والمراكز اللوجيستية لرفع كفاءة الأسواق التجارية – إعادة هيكلة الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية – التوسع في نظام المشاركة مع القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل المناطق التجارية واللوجيستية لتفعيل مساهمته في جهود التنمية»
رصف الطرق والكباري	٧,٦٦	وتأتي أعلى نسب توزيع في محافظة القاهرة (١٩,٥٪)، وتليها محافظة الجيزة (٩,٧٪)، ثم محافظة أسيوط (٥,٦٪)، وصولاً إلى نسب توزيع تبلغ نحو ٠,٩٪، ٠,٨٪ في محافظتي أسوان ومطروح على التوالي.
المدارس	١٤,٦٨	«التوجه المكثف نحو تطوير مدارس التعليم الفني بكافة المديرية التعليمية. – التوسع في إنشاء مدارس المتفوقين (STEM). – تطوير المراكز العلمية الاستكشافية لنشر ثقافة العلوم والابتكار. – تأهيل المعلمين وتدريبهم على الأساليب الحديثة والمناهج المتطورة. – دعم مرحلة الطفولة المبكرة من خلال مشروع إعادة تأهيل مدارس رياض الأطفال»
قطاع البيئة	٣,٣٧	تأتي محافظة أسيوط في المركز الأول بنسبة ٨,٣٪، وتليها محافظة البحيرة بنسبة ٧,٨٪، ثم محافظة الأقصر بنسبة ٧,٥٪، ومحافظة الأقصر بنسبة ٧,٢٪ ومحافظتي بور سعيد وشمال سيناء بنسبة ١,٦٪ لكل منهما.



مدى إستفادة المواطن من موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

٣-١ إجراءات الحماية الاجتماعية بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١.



بدأت الحكومة المصرية منذ العام قبل الماضي في الاستثمار بشكل أكبر في العنصر البشري من خلال زيادة المخصصات المالية الموجهة للإنفاق على البرامج والأنشطة التي تستهدف برامج التنمية البشرية وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين.

نستهدف رفع كفاءة برامج ومظلة شبكة الحماية الاجتماعية من خلال سياسات استهداف أكثر فاعلية وتشمل الاستمرار في تنفيذ ورفع كفاءة برامج دعم السلع الغذائية، والتوسع في برامج الدعم النقدي من خلال البرامج الضمانية الموجهة للفئات الأولى بالرعاية، وتشمل برنامج تكافل وكرامة وبرنامج الرعاية الصحية لغير القادرين وبرامج القضاء على الفيروسات وإنهاء قوائم الانتظار للحالات الحرجة والعمليات الجراحية، بالإضافة إلى البرامج المستحدثة مثل التأمين الصحي الشامل وتطوير المستشفيات القائمة والعمل على رفع جودة الخدمات المقدمة وتطوير وتحديث عدد من برامج الدعم القائمة وتشمل برامج التغذية المدرسية، ودعم المرأة المعيلة، واشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية والمترو وغيرها.

ومن أهم مخصصات الحماية الاجتماعية ما يلي:



زيادة المعاشات بنحو **١٣٪** لأكثر من ١٠ مليون من أصحاب المعاشات خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

زيادة مخصصات الأجور وإثابة العاملين بنحو **٣٧ مليار جنيه** عن النتائج المتوقعة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ مع استهداف تحسين أجور موظفي الدرجات الوسطى ودخول العاملين بقطاعي الصحة والتعليم.

٨٧.٢ مليار جنيه لدعم السلع التموينية ودعم المزارعين.

١٩ مليار جنيه لتمويل برنامج تكافل وكرامة لأكثر من ٣,٦ مليون أسرة من الأسر الأقل دخلاً.

بدء تمويل برنامج تطوير المشروع القومي لتنمية القرى والريف المصري بمخصصات بنحو **٧٥ مليار سنوياً**.

٧,٨ مليار جنيه لدعم الإسكان الاجتماعي (دعم نقدي ودعم مرافق).

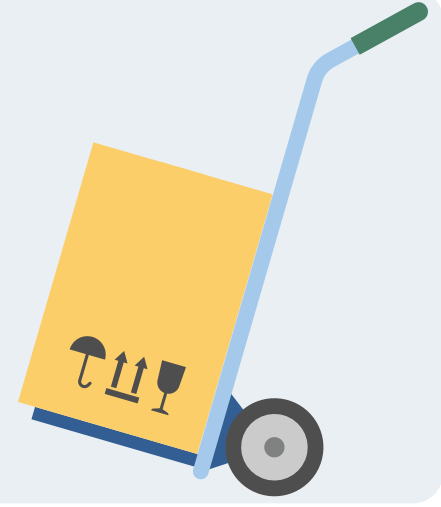
٢ مليار جنيه لتمويل السنة الأولى من المشروع القومي لإحلال المركبات (٧٠ ألف سيارة آجرة وميكروباص وملاكى) لتعمل بالغاز الطبيعي.

تبلغ تقديرات برنامج دعم وتوصيل الغاز الطبيعي للمنازل نحو **٣,٥ مليار جنيه** فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.



إصلاح منظومة دعم السلع التموينية

- شهدت منظومة دعم السلع التموينية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة منذ مطلع العام المالي ٢٠١٤ / ٢٠١٥، حين تم استحداث **منظومة نقاط الخبز غير المستخدمة** (دعم نقدي بقيمة ١٠ قروش عن كل رغيف لم يتم الحصول عليه) بتكلفة إضافية قدرها ٤,٤ مليار جنيه.
- وفي العام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ تم زيادة الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات **التمويلين من ١٥ جنيهاً إلى ١٨ جنيهاً** في يوليو ٢٠١٦، ثم من ١٨ جنيهاً إلى ٢١ جنيهاً في نوفمبر ٢٠١٦ بتكلفة إضافية قدرها ٥ مليار جنيه.
- وفي العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ تم تحديث بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق **تنقية البطاقات التموينية** للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين، كما تم زيادة الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التمويلين من ٢١ جنيهاً إلى ٥٠ جنيهاً بنسبة **زيادة مقدارها ١٣٨٪** وبقيمة ٨٧,٢ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة.



ومن أهم المبادرات في ضوء موازنة العام المالي الجديد التي تخص المواطن

المشروع القومي لتطوير القرى المصرية (مبادرة حياة كريمة) وبرنامج تكافل وكرامة

- قامت وزارة المالية بالمشاركة في تمويل مبادرة (حياة كريمة) لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية من أهمها تنمية القرى الأكثر فقراً وفقاً لخريطة الفقر، وتوفير فرص عمل **بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في القرى والمناطق الأكثر احتياجاً**، وتقديم الرعاية الصحية والخدمات الطبية والعمليات الجراحية لأهالي الريف المصري، ورفع كفاءة المرافق، والخدمات الاجتماعية بها.
- وتعد تلك المبادرة أحد أهم وأبرز المبادرات الرئاسية؛ حيث تقوم على **التصدي للفقر المتعدد الأبعاد وتوفير حياة كريمة للمواطنين** وتوحيد كافة جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تحقيق التنمية المستدامة للفئة الأكثر احتياجاً في محافظات مصر ولسد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعهم والاستثمار في تنمية الإنسان.
- ويُنفذ هذا المشروع على **ثلاث مراحل**، الأولى تشمل القرى ذات نسب الفقر من ٧٠٪ فيما أكثر، والثانية تشمل القرى ذات نسب الفقر من ٥٠٪ إلى ٧٠٪، والثالثة تضم القرى ذات نسب الفقر أقل من ٥٠٪. وتحدد القرى الأكثر احتياجاً وفقاً لمعايير: ضعف الخدمات الأساسية من شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه، وانخفاض نسبة التعليم، وارتفاع كثافة فصول المدارس، والاحتياج إلى خدمات صحية مكثفة لسد احتياجات الرعاية الصحية، وسوء أحوال شبكات الطرق، وارتفاع نسبة فقر الأسر القاطنة في تلك القرى.
- **وتبلغ التكلفة التقديرية المتوقعة للمبادرة قرابة ٧٠٠ مليار جنيه لمدة ٣ سنوات** لتنفيذ أفضل مستويات الجودة الممكنة في الريف والمناطق الأكثر احتياجاً؛ وذلك في إطار التغيير الجذري لقرى الريف وتوابعها من عزب وكفور ونجوع من كافة جوانب البنية الأساسية والخدمات والنواحي المعيشية والاجتماعية والصحية، على أن تستهدف المرحلة الأولى من المشروع **تطوير ٢٠ محافظة و٥٢ مركز، و١٤٣٦ قرية**، وذلك بالتناغم بين كافة الأجهزة الحكومية المعنية. ويتم استكمال باقي المحافظات والمراكز والقرى بالمرحلة الثانية والثالثة.

- **برنامج تكافل:** يستهدف الأسر التي تعاني من **الفقر الشديد وتحتاج إلى دعم نقدي وخدمي** على أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة.
- قيمة المبلغ المستحق: ٤٢٥ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ في مراحل التعليم بحد أقصى ٣ أطفال.
- **برنامج كرامة:** يستهدف **الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل** وغير قادرة على الكسب ككبار السن أو من لديه عجز أو إعاقة تمنعه عن العمل.
- قيمة المبلغ المستحق: ٤٥٠ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفراد للأسرة الواحدة.



منظومة التأمين الصحي الشامل

- فى ضوء ما تضمنته الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة، تم صدور القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي الشامل، وهو نظام إلزامي لتحسين الرعاية الصحية يقوم على التكافل الاجتماعي وتغطي مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية ويقوم على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.
- وجدير بالذكر أن الخزانة العامة للدولة تتحمل قيمة الاشتراك لغير القادرين المؤمن عليهم، والتي تتحدد بما يعادل ٥% من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه بالحكومة على المستوى القومي شهرياً، وتشمل فئة غير القادرين المتعطلون عن العمل وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين.



دعم تنشيط الصادرات

- ستتحمل وزارة المالية ٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ في شكل أقساط ستسدد للبنوك مقابل مبادرة السداد النقدي لمتأخرات المصدرين، ومن المتوقع أن يصل حجم السداد النقدي للمصدرين نحو ٢١ - ٢٥ مليار جنيه من خلال هذه المبادرة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- مبادرتي سداد ٣٠% من مستحقات المصدرين وسداد كافة مستحقات صغار المصدرين، واستفادت من تلك المبادرتين حوالي ٢٣٥٠ شركة.
- مبادرة الاستثمار والمتمثلة في سداد مستحقات المصدرين مقابل إجراء مزيد من التوسعات الاستثمارية، واستفاد من هذه المبادرة عدد ١٥٣ شركة.
- مبادرة السداد النقدي الفوري لنحو ٨٥% من مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات.



مبادرة مساندة تصدير السيارات

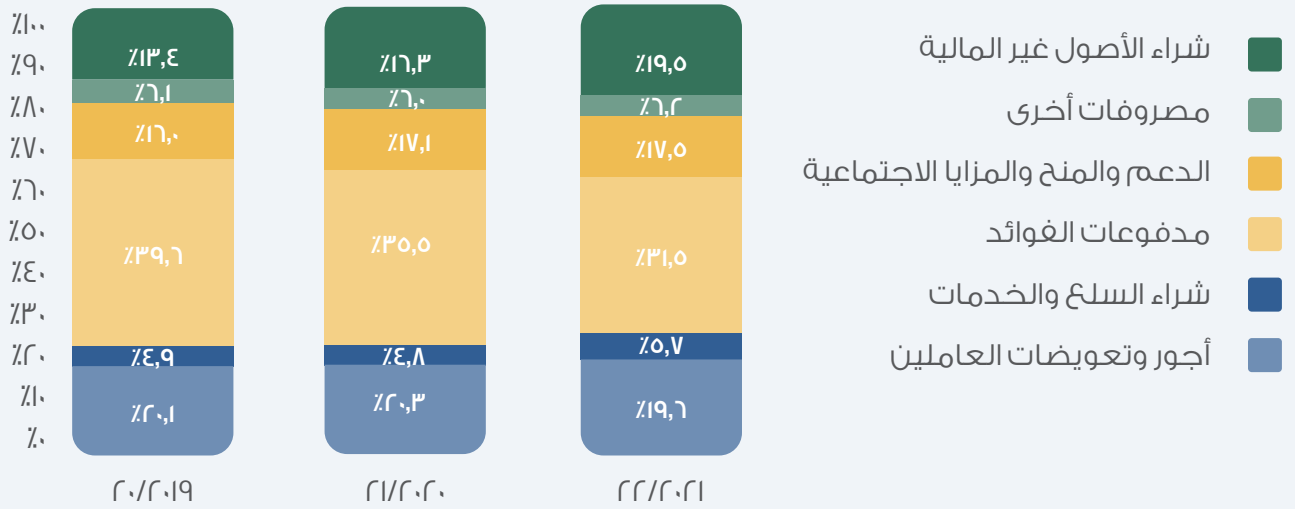


- تم إقرار المبادرة مؤخرًا بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه وتستهدف تشجيع شركات صناعة السيارات على وضع رؤى طويلة المدى وضح استثمارات جديدة لتوطين وتعميق صناعة السيارات ومكوناتها للتوسع فى الإنتاج والتصدير للأسواق التي ترتبط مع مصر باتفاقيات تفضيلية وإقليمية.
- حيث تتم المساهمة فى تمويل تكلفة السنة الأولى من المبادرة الجديدة المقترحة لمساندة تصدير السيارات من خلال المصانع العاملة بجمهورية مصر العربية.

٢-٣ الدعم يضمن حياة كريمة لك ولأسرتك (أهم بنود الدعم).

تواصل وزارة المالية جهودها في الأعوام الأخيرة لإحداث إصلاح هيكلي في برامج الدعم والحماية الاجتماعية لتصحيح مسار الدعم الحكومي وفي الوقت ذاته مراعاة تخفيف الآثار السلبية لهذا الإصلاح على المواطنين وعلى الأخص الفئات ذات الدخل المنخفضة، وإعادة توجيه جانب مما يتم توفيره من دعم الطاقة إلى حماية الطبقات الأقل دخلًا.

تحسين هيكل إنفاق الموازنة طبقًا للتقسيم الاقتصادي (% من إجمالي الإنفاق)



أدت السياسات التي تم تبنيها على مدى السنوات الماضية إلى أنماط إنفاق أكثر إنصافًا حيث أن إنفاق الموازنة على الصحة والتعليم يصل إلى ١٠ أضعاف الإنفاق على دعم الطاقة.

(الأرقام بالمليار جنيه)

تجاوز الإنفاق على دعم الطاقة (البتترول والكهرباء) الإنفاق على الصحة والتعليم في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣



تجاوز الإنفاق على الصحة والتعليم دعم الطاقة (البتترول والكهرباء) في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠



أهم البرامج لقطاعي التعليم والصحة في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١.

زيادة مخصصات التعليم قبل الجامعي بـ ١٤,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٢٥٦ مليار جنيه، متضمنة:

- مبلغ ٢,٥ مليار جنيه خاص بزيادة حافز تطوير المعلمين بالتعليم العام والأزهر (للمراحل السنوية من رياض الأطفال إلى الصف الرابع الابتدائي)، بصافي استفادة للمعلم تصل إلى نحو ٥٥٠ جنيه شهريًا.
- زيادة بدل المعلم وحافز الأداء ومكافأة امتحانات النقل بتكلفة قدرها ٥,٦ مليار جنيه سنويًا.
- وزيادة مخصصات التعليم العالي والجامعي بنحو ١٠ مليار جنيه لتصل إلى ١٣٢ مليار جنيه.
- زيادة مخصصات البحث العلمي بنحو ٤ مليار جنيه لتصل إلى ٦٤ مليار جنيه.



زيادة مخصصات الصحة بنحو ١٧,١ مليار جنيه عن العام الحالي لتصل إلى ٢٧٥,٦ مليار جنيه، تتضمن على سبيل المثال لا الحصر:

- زيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل إلى ١٠,٧ مليار جنيه.
- دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه، وتخصيص مبلغ ٥ مليار و٣٨٧ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية.
- الاستمرار في دعم ومساندة المبادرات في مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس سي، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضاً إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد أسرة العناية المركزة وأيضاً زيادة حضانات الأطفال.
- إثابة الأطقم الطبية ومعاونيهم والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصة العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة) بتكلفة تقدر بنحو ١٠٠ مليار جنيه.
- إثابة الأطباء المكلفين بقطاع الصحة بتكلفة قدرها نحو ٠,٥ مليار جنيه.



أهم المخصصات التي تم زيادتها في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

- زيادة إجمالي المصروفات العامة لتصل إلى ١٨٣٧,٧ مليار جنيه بمعدل نمو قدره ١٣,٨٪.
- زيادة الأجور بنسبة ١١,٥٪ عن التقديرات المتوقعة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- زيادة مخصصات النقل والانتقالات لتصل إلى ٤,٨ مليار جنيه.
- ٢٪ زيادة في مخصصات المياه، لتصل إلى ٢,٣ مليار جنيه.
- زيادة مخصصات الاغذية لتصل الي ٦,٢ مليار بنسبة زيادة ٣٥,٥٪.
- زيادة مخصصات الأدوية بنسبة ١١٪ بمبلغ قدره ١٣,١ مليار جنيه.
- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية إلى ٣٥٨ مليار جنيه منها ٢١٠ مليار تمويل من الخزانة (زيادة بنسبة ٣٣٪) مقابل استثمارات إجمالية متوقعة بلغت ٢٣٢ بموازنة العام المالي السابق بنسبة نمو ٥٤٪.

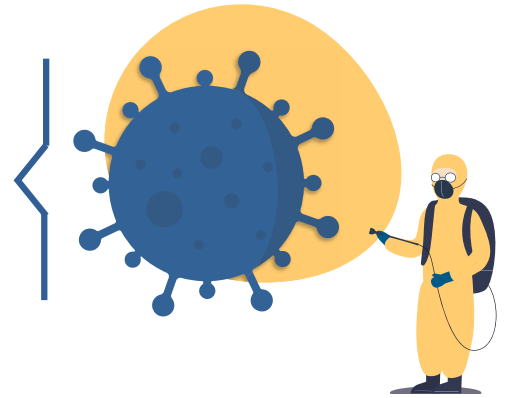


رابعاً:

تدخلات السياسة المالية لمواجهة COVID-19

كيف تم إعداد موازنة هذا العام خاصة في ضوء تحديات جائحة كورونا؟

تزامن توقيت إعداد موازنة ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ مع استمرار جائحة كورونا وتأثيرها الهائل والممتد على كافة دول العالم، مما دفع الحكومة المصرية منذ البداية بوضع إطار متسق ومتكامل بشكل احترازي وسريع وفعال لإدارة الأزمة، مستنداً في الأساس على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق خلال السنوات السابقة والذي ساعد على بناء دعائم اقتصاد قوي يتسم بالمرونة ساهم في التصدي للأزمة بأقل الخسائر الممكنة وكسب ثقة دول العالم والمؤسسات الدولية والمستثمرين في إمكانيات وقدرات الاقتصاد المصري.



أربع ركائز أساسية لإدارة الأزمة:

اتخاذ تدابير استباقية لتلبية الاحتياجات الصحية لمواجهة الأزمة.

تعزيز الشفافية والإفصاح في مواجهة الأزمة من خلال التواصل المستمر مع الجمهور.

الانتقاء من خلال توزيع أكبر قدر من المساندة للفئات والقطاعات الأكثر تضرراً.

استهداف آليات وتدبير مؤقتة تتسم بالمرونة والقدرة على التخارج منها.

دراسة التأثير المحتمل للتحدي على الاقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للاقتصاد أن يتحملها على المدى القصير، دون الإخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة كما يلي:



استحداث الحزمة المالية كجزء من الميزانية السنوية العادية، حيث تم **استصدار موافقة بقرار رئاسي** على هذه الحزمة.



دراسة وحساب الأثر المالي **sensitivity analysis** بافتراض ٢ سيناريو واحتماب حيز المساحة المالية بقيمة ١٠٠ مليار جنيه خصصتها الدولة لمساندة القطاعات المتضررة.



إتاحة البيانات الخاصة بحزمة كوفيد-١٩ على الموقع الرسمي لوزارة المالية بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني التفاعلي الخاص بالشفافية (budget.gov.eg).



تنفيذ الحزمة المالية من خلال بنود وفورات واحتياطات الموازنة، ولم يطرأ أي احتياج لاستصدار تعديل على بنود الموازنة أو الموافقة على موازنة تكميلية.

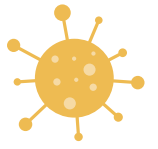


وتراقب وزارة المالية عن كثب الوضع الحالي مع الموجة الجديدة ويتم متابعة الموقف كل شهرين للوقوف على أهم المستجدات وحصر الاحتياجات، وأنها على أتم استعداد للتدخل باتخاذ أية إجراءات لازمة بشكل سريع ومرن، وبحث إمكانية الاحتياج لأي حزم إضافية.

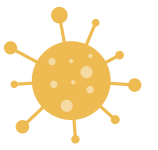
كيف ساهمت الجهود التي قامت بها الحكومة في زيادة ثقة المستثمرين اثناء جائحة كورونا؟

تصدرت مصر قوائم التصنيف الائتماني نتيجة لفاعلية سياسات الحكومة التي تم اتباعها للحد من آثار انتشار جائحة كورونا؛ فمصر هي الدولة الوحيدة في إفريقيا والشرق الأوسط التي حصلت على تأكيد التصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة بمراجعات سلبية لـ ٢٤٪ من الدول الإفريقية و ١٠٪ من دول الشرق الأوسط.

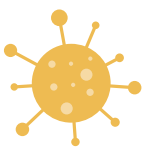
مؤسسة ستاندرد أند بورز S&P: الإبقاء على التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري عند درجة B، مع نظرة مستقبلية مستقرة، نتيجة لمجهودات الحكومة المصرية لتحسين بيئة الأعمال مما سيؤدي لتعزيز دور القطاع الخاص في مصر.



مؤسسة موديز (Moody's): الإبقاء على درجة التقييم عند B٢، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك بناء على التحسن الملحوظ في الحوكمة وفعالية السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة السابقة.



مؤسسة فيتش (Fitch): الإبقاء على درجة B+، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو تصنيف مدعوم بالسجل القوي للإصلاحات المالية والنقدية التي تمت خلال السنوات الماضية والمستمرة.















الحزم التحفيزية لمختلف القطاعات لمواجهة جائحة كورونا.

الإجمالي
مليون جنيه

٢٠٢١/٢٠٢٠

٢٠٢٠/٢٠١٩

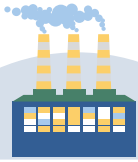
الإجمالي مليون جنيه	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩		
١٠٠,١٢٧	٥١,٥١٩	٤٨,٦٠٨	الإجمالي	
١٧,٤٣٤	٩,٢١١	٨,٢٢٣	إنفاق إضافي على قطاع الصحة	
٦٤,٥٣٢	٣٤,٢٢٦	٣٠,٣٠٦	دعم القطاعات المتأثرة	
٣,٠٠٠	٠	٣,٠٠٠	دعم عام	
١٧,٥٢٠	٩,٨٣٥	٧,٦٨٥	الصناعة	
٢١,١٠٨	١٨,١٠٨	٣,٠٠٠	المصدرين	
٣,٤٠٠	٣,٢٠٠	٢٠٠	السياحة	
٥,٥٠٤	٣,٠٨٣	٢,٤٢١	الطيران	
١٤,٠٠٠	٠	١٤,٠٠٠	دعم شركات المقاولات	
٧٣١	٢٩٢	٤٣٩	دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	
١٣,٢٦٠	٤,٢٦٠	٩,٠٠٠	دعم الشرائح الضعيفة والتخفيف المالي	
٤,٠٧٠	٣,٥٣٠	٦٤٠	الدعم المقدم للقطاعات الأخرى	

أهم السياسات الإصلاحية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١

١-٥ سياسات على جانب الإنفاق العام

نستهدف استمرار تنفيذ استراتيجية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها مع استكمال إجراءات الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام من خلال الالتزام بإجراءات الضبط المالي التي تتبعها الحكومة بهدف خفض عجز الموازنة، بالإضافة إلى العمل على زيادة المعروض من السلع والخدمات من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وزيادة المنافسة والاستثمار في العنصر البشري من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم إلى جانب العمل على زيادة الإنتاجية بهدف تحقيق معدلات نمو أعلى دون أثر تضخمي.

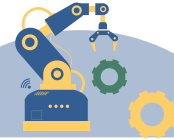
ومن أهم السياسات الإصلاحية المخطط تنفيذها ما يلي:



تحسين الإنفاق الموجه لصالح دعم النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للشباب وزيادة دخول المواطنين ومحاربة الفقر.



تعزيز مجالات التنمية البشرية خاصة قطاعي التعليم والصحة.



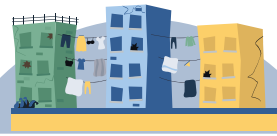
الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا مع الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن.



ترفيق الأراضي والمناطق الصناعية وتشجيع أنشطة الصناعة والتصدير وغيرها من الأنشطة الإنتاجية.



زيادة المخصصات المتعلقة بالخدمات الأساسية ومنها توصيل الغاز الطبيعي للمنازل ومخصصات المياه والإنارة وكذلك دعم نقل الركاب.



مساندة بعض المشروعات القومية مع تحسين الخدمات وشبكات الصرف والمرافق العامة بالقرى المصرية.



وضع منظومة لمتابعة وتقييم وإدارة المخاطر المالية ومنها وضع منظومة عصرية ومتطورة لإصدار الضمانات الحكومية، ورصد أية مخاطر محتملة والتعامل معها بشكل مبكر.



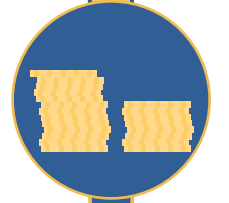
استمرار جهود التحول من الدعم العيني المرتبط مباشرة بسلعة أو خدمة والذي يتسم بعدم الفاعلية وتسرب وإهدار لتلك الأموال إلى الدعم النقدي المباشر الموجه لفئات الأولى بالرعاية.

٢-٥ سياسات على جانب الإيرادات العامة

نستهدف تعزيز ارتباط الإيرادات العامة للدولة بالنشاط الاقتصادي مع مراعاة استقرار السياسة الضريبية وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية المستدامة التي تساعد في تحقيق ذلك ومنها تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة على المواطنين، ولكن قائمة في الأساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية.

ومن أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة بالموازنة:

تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة أهمها **التسعير السليم** لتغطية تكلفة إتاحة السلع والخدمات، **والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة** والتعامل مع **التشابكات المالية بين جهات الدولة، والتوسع في برامج المشاركة** بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.



جاري حالياً التركيز على **إصلاح الهياكل المالية للهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام** بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات في القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى رفع كفاءتهم وأداءهم.

وفي إطار توجه وزارة المالية لهيكله وميكنة الموازنة والحسابات الختامية للهيئات الاقتصادية، تم **تدريب عدد ٦ هيئات اقتصادية خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١ على منظومة GFMS**، ومن المستهدف استكمال تدريب بقية الهيئات بنهاية يونيو ٢٠٢٢.

إعادة هندسة **الإجراءات الضريبية طبقاً للمعايير الدولية** من خلال الميكنة الشاملة ورقمنة كافة الإجراءات، وذلك في إطار خطة الدولة لتحديث وتطوير منظومة الإدارة الضريبية، والتيسير على الممولين. وهو ما يضمن تحصيل حق الدولة لصالح الاقتصاد القومي وتحفيز الاستثمار ومكافحة التهرب الضريبي وتشجيع الاقتصاد غير الرسمي على الانضمام للاقتصاد الرسمي. وتشمل عملية هندسة الإجراءات الضريبية **ثلاثة محاور رئيسية، هي:**

- **السياسة الضريبية:** من خلال إعادة تصميم السياسات الضريبية لتلبي متطلبات التطور العالمي واحتياجات السوق مما يساهم في زيادة الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية.
- **الإدارة الضريبية:** إصلاح الإدارة الضريبية لمحاصرة الفساد والتهرب والتجنب الضريبي والعمل على حصر السوق الموازي وزيادة الامتثال الضريبي الطوعي.
- **الضرائب الدولية:** مراجعة وتحديث الاتفاقيات الدولية الحالية لضمان سد الثغرات التي تستخدم للتخطيط الضريبي وتحويل الأرباح للخارج وتبني أفضل الممارسات العالمية في مجال الاقتصاد الرقمي (التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية).

قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ الذي يستهدف **تبسيط ودمج الإجراءات الضريبية بالنسبة لممولي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة** وتوفير الآلية القانونية للمساعدة على استيداء دين ضريبة الدخل بسهولة، واستخدام التقنيات الحديثة في التعامل بين الممول والمصلحة.

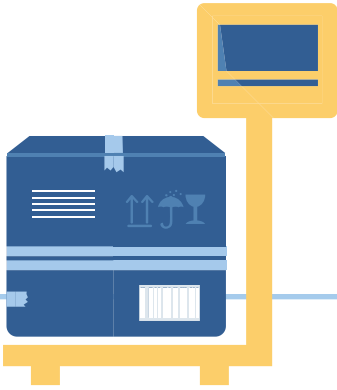
ومن أهم مشروعات التطوير والميكنة الشاملة للإجراءات الضريبية:

- مشروع التحصيل الإلكتروني للضرائب الذي تم العمل به منذ عام ٢٠١٨.
- مشروع الإقرارات الضريبية الإلكترونية.
- مشروع الفاتورة الإلكترونية الذي تم إلزام العمل به في نوفمبر ٢٠٢٠.
- مشروع ميكنة إجراءات العمل الضريبية الرئيسية الذي تم إطلاقه في ديسمبر ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في منظومة الضرائب العقارية، فقد تم تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وذلك بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٩ بمد العمل بتقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ للتخفيف عن كاهل الممولين بعدم زيادة الضريبة، وبالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٠ الذي يستهدف تشجيع الاستثمار والتنمية الصناعية من خلال إعفاء العقارات المستخدمة فعلياً في الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يحددها مجلس الوزراء من الضريبة على العقارات المبنية.



الإصلاح الهيكلي والمؤسسي الخاص بمنظومة الجمارك



• تفعيل نظام إدارة المخاطر واستكمال اعمال تحقيق الربط الإلكتروني بين مصلحة الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات.

• تم إصدار منشور اجراءات رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٩ لتفعيل هذا النظام والإفراج بالمسار الأخضر وتعميمه على كافة المواقع الجمركية، وتقوم حالياً شركة MTS من خلال إحدى الشركات المتخصصة بتنفيذ منظومة مخاطر وفق أحدث التقنيات.

• تم الانتهاء من تحقيق الربط الإلكتروني بين مصلحة الجمارك والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بكل من موانئ الإسكندرية، مطار القاهرة، الدخيلة، دمياط، شرق التفريعة.

• متابعة تفعيل قرار مجلس الوزراء ٣٠٥٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن تفعيل لجان الفحص المشترك بالموانئ والمنافذ الجمركية، وربطها إلكترونياً بجهات الاختصاص التابعة من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الجمارك وهيئة سلامة الغذاء والحجر الزراعي والبيطري.

• تم التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والهيئة القومية لسلامة الغذاء والاتفاق على تسمية ممثل عن كل هيئة معنى بالتواصل مع المنسق الجمركي المسئول عن لجان الفحص بكل ميناء.

• تم توقيع عدد من بروتوكولات التعاون مع الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الالكترونية والجهات الرقابية ذات العلاقة بمنظومة النافذة الواحدة بهدف تحقيق الربط الإلكتروني وتداول نتائج الفحص إلكترونياً لتخفيض زمن الافراج.

• مراجعة وتبسيط الدورة الإجرائية والمستندية للإفراج الجمركي، مع تطبيق الميكنة والنظام الإلكتروني لجميع الموانئ لربط المنافذ البرية على مستوى الجمهورية.

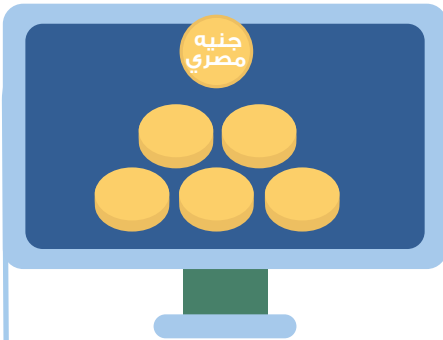
• إصدار قرار وزير المالية رقم (٤٦١) لسنة ٢٠١٩ بالسماح للمستوردين بتقديم صور المستندات المطلوبة للإفراج عن البضاعة والسير في إنهاء الإجراءات لحين تقديم الأصول قبل الإفراج.

النظام الضريبي المبسط للصناعات الصغيرة والمتوسطة



- في إطار الحملة الوطنية لبناء الوعي الضريبي، تضمن قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر حوافز ضريبية تشجع المشروعات على الانضمام للاقتصاد .
- يسمح القانون الجديدة بتوفيق أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر العاملة بالاقتصاد غير الرسمي بحيث لا تكون هناك **محاسبة ضريبة للمشروعات التي تتقدم بطلب الحصول على الترخيص لتوفيق أوضاعها عن السنوات السابقة** على تاريخ تقديم الطلب.
- إعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من **ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات**، بالإضافة إلى خفض الرسوم الجمركية من ٥% إلى ٢% على الآلات والمعدات.
- تفعيل المعاملة الضريبية **بنظام الضريبة المبسطة (الضريبة القطاعية)** للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠)
- تفعيل إعفاء مشروعات ريادة الأعمال الابتكارية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من رسوم براءات الاختراع ونماذج المنفعة ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة (قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠).
- **سرعة رد الضرائب الخاصة ببعض الشركات** (مثل ضريبة القيمة المضافة وبعض الأنظمة الجمركية الخاصة مثل Drawback).
- تفعيل إعفاء المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في القطاع غير الرسمي من كافة **الضرائب السابقة وإيقاف أي قضايا في حالة تقدمها لتوفيق أوضاعها**.

استكمال مشروع الدفع والتحويل الإلكتروني الحكومي

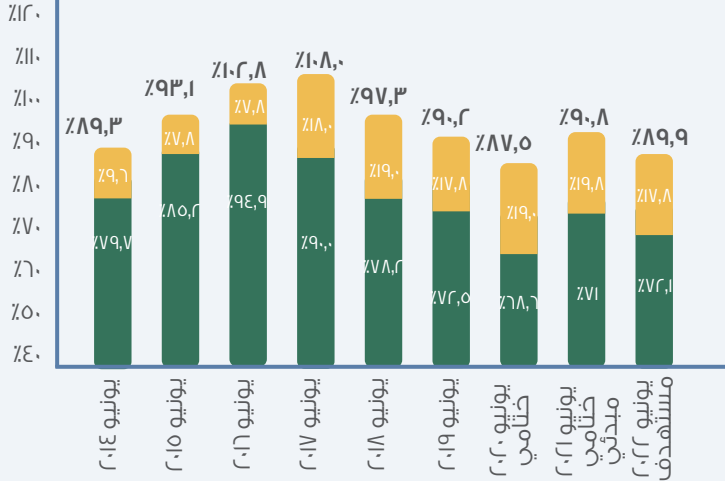


- تم إطلاق دليل ربط وتكامل الجهات مع مركز الدفع والتحويل الإلكتروني لوزارة المالية في مارس ٢٠٢١. كما تم إصدار دليل تكامل الجهات مع بوابة السداد الإلكترونية الحكومية (سداد أونلاين).
- هذا بالإضافة إلى وثيقة دورة عمل إدارة المنازعات المالية (طلبات اعتراض) لمشروع منصة مصر الرقمية.
- كما تم إتاحة السداد على ماكينات التحويل الحكومية باستخدام المحافظ الإلكترونية (رمز الاستجابة السريع QR CODE).
- جاري استكمال مرحلة التوسع التي بدأت منذ فبراير ٢٠٢١ حيث تم تحويل البطاقة الحكومية الإلكترونية لصرف مستحقات العاملين بالدولة إلى **بطاقة «ميزة»**.
- العمل على إتاحة منصة **الفواتير الحكومية** للجهات الإدارية التي لا تتوفر لديها قاعدة بيانات مميكنة تؤهلها للتكامل المباشر مع مركز **الدفع والتحويل الإلكتروني لوزارة المالية**، بما يمكنها من إتاحة التحويل الإلكتروني للمطالبات الخاصة بها.

أهم مستهدفات الدين العام ومكوناته ومدفوعات الفوائد تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام

- تقوم وزارة المالية باتتبع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، واستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلي.
- وتعمل وزارة المالية بجد متواصل على تحسين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال عدة قنوات رئيسية وهي:
 - خفض أعباء الدين من خلال شقين، هم: خفض مدفوعات الفوائد من خلال استمرار تحقيق الضبط المالي وتحقيق فوائض أولية واتباع سياسة تنويع مصادر الدين.
 - تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية واستبدال الاقتراض قصير الأجل بالاقتراض بأدوات تمويلية طويلة الأجل من السوق المحلي أو الخارجي.
 - تعمل وزارة المالية على تحسين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال (خفض أعباء الدين - إطالة عمر الدين - تطوير سوق الأوراق المالية).

إجمالي دين أجهزة الموازنة
(نسبة إلى الناتج المحلي)



مدفوعات الفوائد
(نسبة إلى الناتج المحلي)

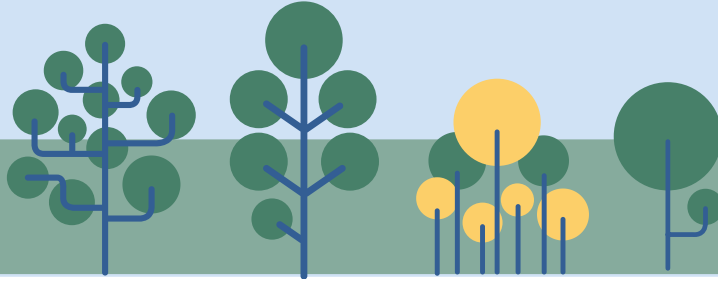


نجحت وزارة المالية في تحقيق مستهدفات استراتيجية إدارة الدين في نسختها الأولى والتي تم نشرها خلال عام ٢٠١٩، وكانت أهم أهدافها خفض نسبة مديونية أجهزة الموازنة العاملة وإطالة عمر الدين وكذلك العمل على ألا تتخطى نسبة الدين المحلي قصير الأجل والقابل للتداول والأدوات القابلة لتقلبات أسعار الفائدة حاجز الـ ٥٠٪ من إجمالي الدين المحلي القابل للتداول.

كما تم تحديث استراتيجية إدارة الدين في ديسمبر ٢٠٢٠ وتغطي الفترة متوسطة المدى من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

تنوع تكاليف التمويل الحكومي للمشروعات الكبرى ذات البعد البيئي (السندات الخضراء) SDG Financing Tools

- تم طرح الإصدار الأول لجمهورية مصر العربية من السندات الخضراء Green Bonds خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لأجل خمس سنوات بسعر عائد ٥.٢٥٪، بما يضع مصر على خريطة التمويل المستدام، وذلك لتمويل مشروعات ذات بعد بيئي ومشروعات الطاقة المتجددة التي تراعي الاستدامة البيئية مما يحفظ حقوق الأجيال القادمة.
- أول سند أخضر صادر عن جهة سيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تجاوزت طلبات الشراء حجم الإصدار المعلن ٥٠٠ مليون دولار (بما يعادل ٧,٤ مرة)، وتخطت الحجم المقبول ٧٥٠ مليون دولار (بما يعادل ٥ مرات).
- يتيح طلب المستثمرين الملحوظ خفض الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس مقارنة بـ IPTs (الافتتاح عند ٥,٧٥٪ والإغلاق عند ٥,٢٥٪)
- تم تخفيض هامش التسعير وصولاً إلى علاوة إصدار جديد سالبة بقيمة ١٢,٥ نقطة أساس (هذا الكوبون هو الأقل مقارنة بتسعير كوبونات السندات ذات أجل الخمس أعوام بالسنوات السابقة منذ عام ٢٠١٦)
- تمت إضافة ١٦ مستثمرًا جديدًا لأول مرة في إصدارات سندات مصر بالدولار الأمريكي، مما يسלט الضوء على النجاح في الاستمرار في تنويع وتنمية قاعدة المستثمرين الكبيرة الحالية.



الصكوك

- يتم الانتهاء من قانون الصكوك والموافقة عليه من قبل البرلمان.
- العمل على المرحلة الأخيرة للحصول على الموافقة الرئاسية النهائية.
- اللائحة التنفيذية قيد التنفيذ.



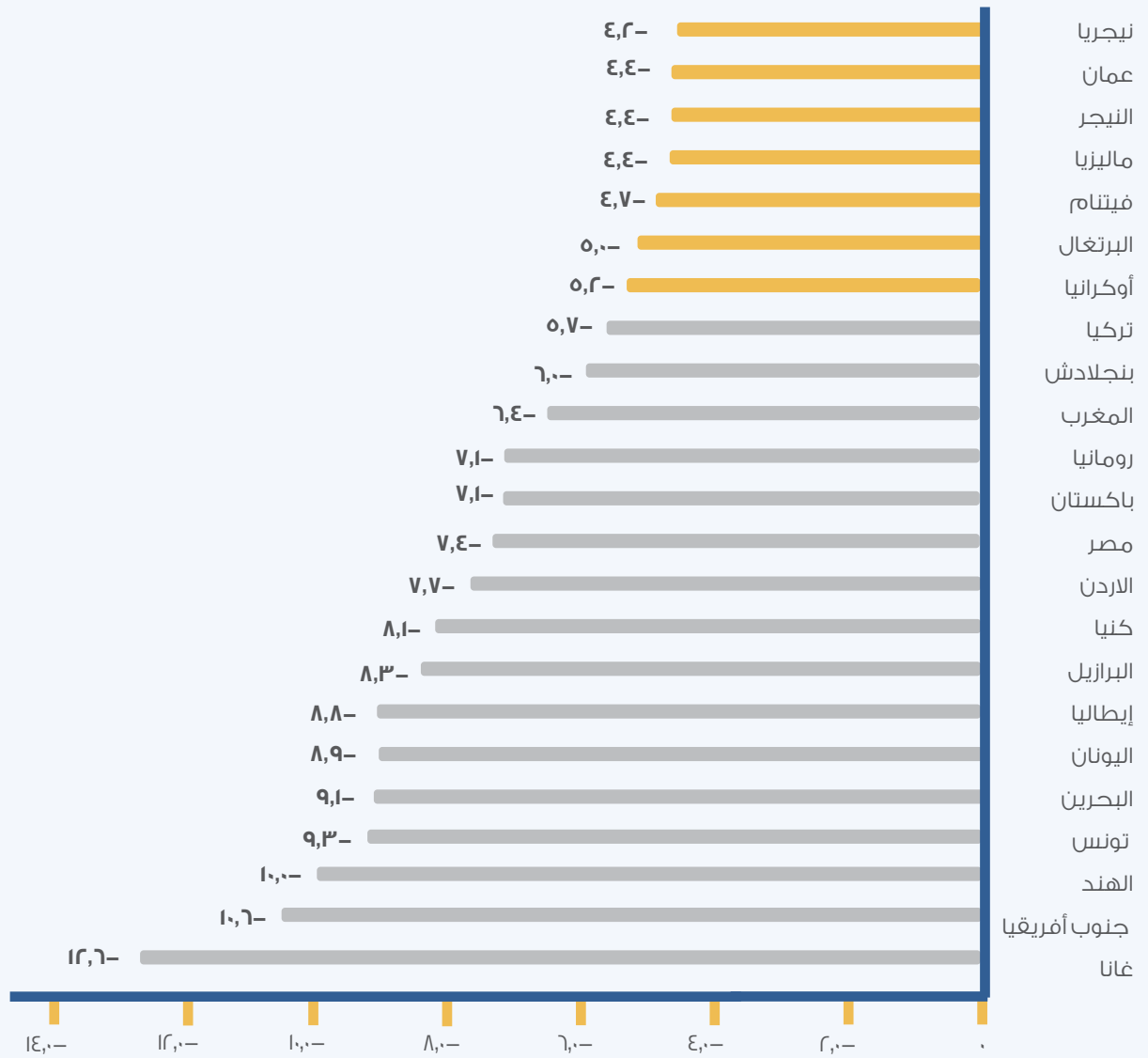
الفوائد

- الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية.
- تلبية مطالب فئة جديدة من المستثمرين «المهتمين بالأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية».
- تأثير إيجابي على تكلفة الديون لدينا بسبب عوائدها.



تتفوق مصر على نظرائها فيما يتعلق بإجمالي العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

العجز الحكومي الكلي المتوقع (% من الناتج المحلي الإجمالي) لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠



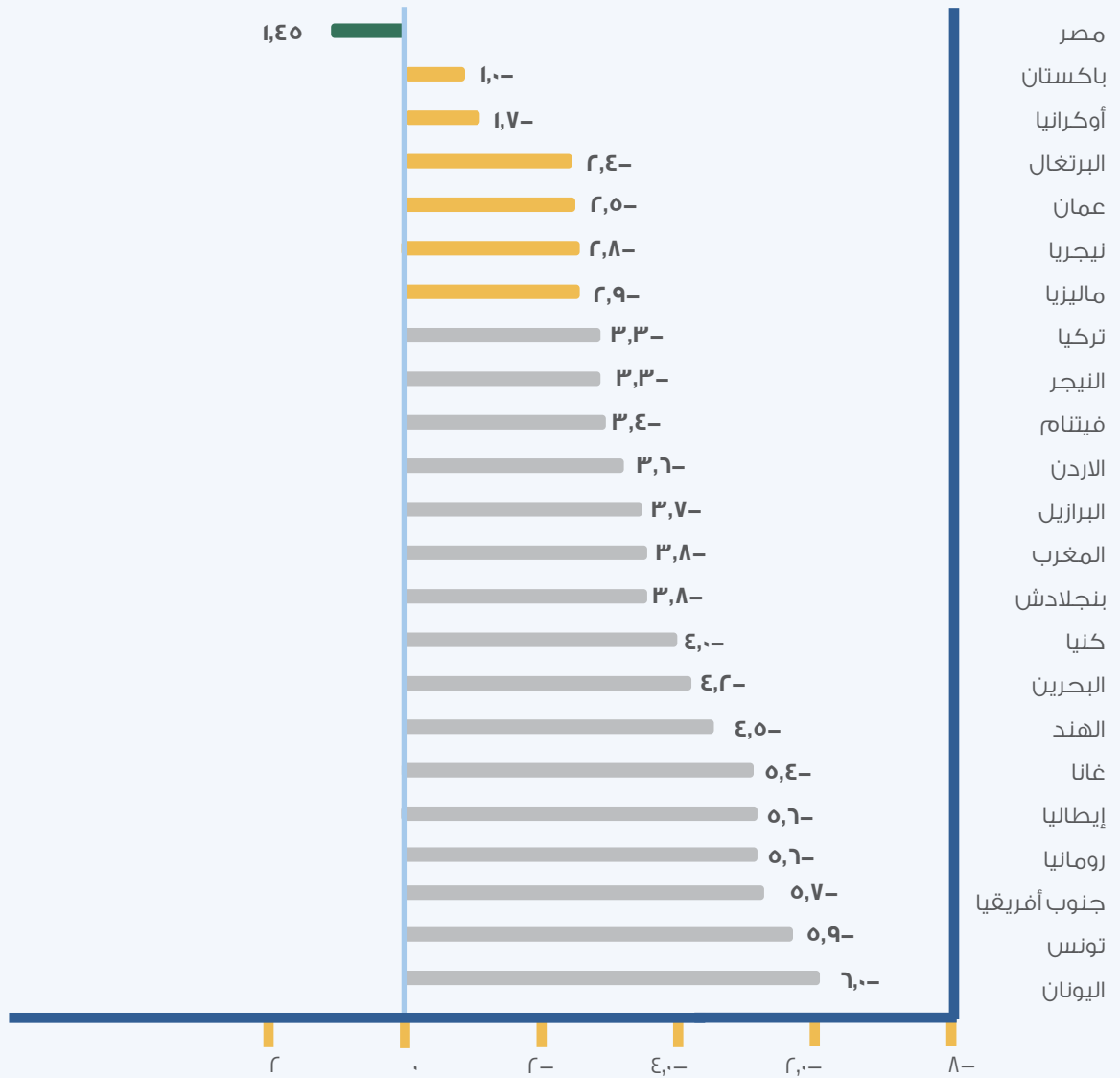
نسبة الزيادة في المديونية الحكومية منذ بداية الجائحة (% من الناتج)

الاقتصادات المتقدمة = ١٨,٥%

الاقتصادات الناشئة = ١٤,٨%

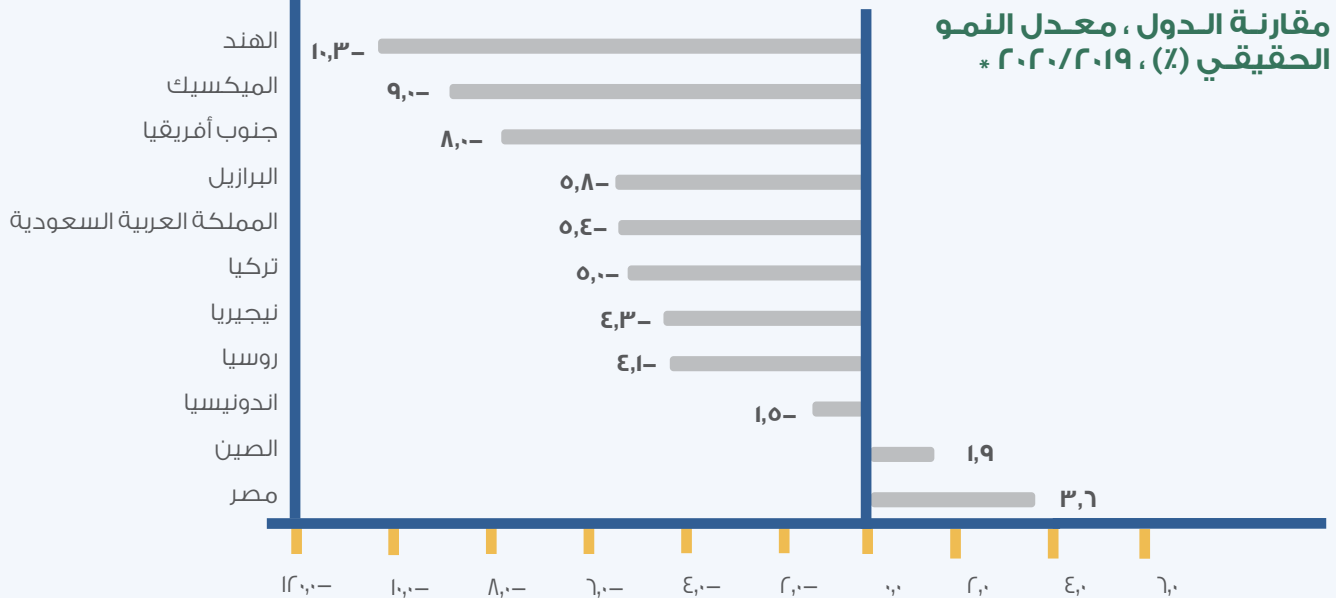
الاقتصادات منخفضة الدخل = ٥,٣%

الميزان الأولي المتوقع (% من الناتج المحلي الإجمالي) لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠



أظهر الاقتصاد المصري مرونة ملحوظة خلال الوباء. كانت مصر الدولة الوحيدة التي نمت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٠ وكانت من بين الأسواق الناشئة القليلة التي نمت العام الماضي في وقت انكمش فيه الاقتصاد العالمي بنسبة ٣,٣٪. دفعت حزمة التحفيز والسياسات المرتبطة بها إلى جانب المشاريع الوطنية الضخمة معدل البطالة للانخفاض إلى ٧,٢٪ في ديسمبر ٢٠٢٠ (أدنى مستوى منذ ٢٠١٠).

مقارنة الدول ، معدل النمو الحقيقي (%) ، ٢٠٢٠/٢٠١٩ *

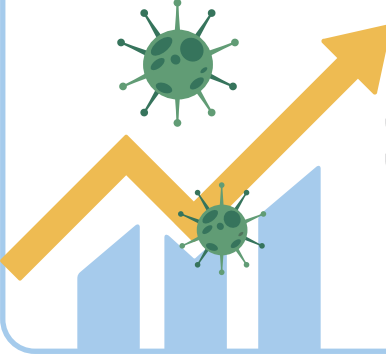


الالتزامات المالية وتأثير بعض المخاطر المالية على موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

١-٧ أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد المحلي والعالمي

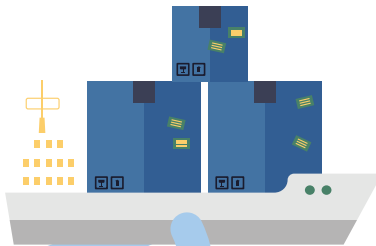
تغير الافتراضات الاقتصادية

- كانت الصدمة التي لحقت بالاقتصاد العالمي من جائحة COVID - ١٩ سريعة وشديدة وأسفرت عن انخفاض الإنتاجية ومعدلات النمو وانهيار أسواق المال و البورصات العالمية وزيادة معدلات البطالة.
- وقد أدى ذلك إلى انخفاض عوامل النمو الرئيسية مثل الاستهلاك والإنفاق الرأسمالي والصادرات وذلك بشكل خطر قد يؤثر سلباً على أداء الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء.
- وفي ضوء الاحتياجات التمويلية الكبيرة للعديد من البلدان، قد تواجه العديد من الأسواق الناشئة تحديات تمويلية.
- يشكل احتمال تغير الافتراضات الاقتصادية الداخلية والخارجية القائمة عليها الموازنة أحد أهم مصادر المخاطر المالية، لذا فقد تم إعداد الافتراضات الاقتصادية الرئيسية لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية انحرافات عن التقديرات المستهدفة.



معدلات النمو الاقتصادي والتجارة العالمية

- من المتوقع أن يبدأ الاقتصاد العالمي في التعافي مع زيادة حملات التطعيم في مختلف البلدان للسيطرة على تفشي الجائحة. فمن المتوقع أن يرتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو ٦٪ بنهاية عام ٢٠٢١ و ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بانكماش قدره ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠، وهو ما سوف ينعكس إيجابياً على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الإقتصادي.
- وفي نفس السياق، من المتوقع أن تتعافى أيضاً معدلات نمو التجارة العالمية للسلع والخدمات لتصل إلى نحو ٨,٤٪ عام ٢٠٢١ و ٦,٥٪ عام ٢٠٢٢ بعد انكماش بنحو ٨,٥٪ في عام ٢٠٢٠. وقد يؤثر ذلك إيجابياً على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات.



- لايزال هناك قدرًا كبيراً من عدم اليقين ففي حالة تفشي السلالات الجديدة من فيروس كورونا قد يؤثر ذلك سلباً على الاقتصاد المصري. فقد يشكل ذلك خطورة على الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية في حالة انخفاض النشاط الاقتصادي. فيقدر مثلاً الأثر المالي السلبي لكل انخفاض بمقدار ١٪ في نمو التجارة العالمية على إجمالي ما يؤوّل للخرانة العامة من إيرادات قناة السويس بنحو ٢٪.

أسعار الصرف والفائدة والنفط

• من المحتمل أن يؤدي أي تحرك في سعر الصرف (صعوداً أو هبوطاً) أثناء تنفيذ الموازنة مقارنة بتقديرات سعر الصرف المفترضة عند إعداد الموازنة إلى مخاطر على عدة بنود أساسية في الموازنة العامة للدولة على جانب الإيرادات والمصروفات مثل الجمارك والمواد البترولية والغذائية وضرائب البنك المركزي وضرائب الأذون والسندات. فمثلاً في حال افتراض تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار خلال العام المالي فسيؤثر ذلك سلباً على الفائض الأولي المستهدف بالموازنة العامة للدولة.



• ومع تزايد التوقعات العالمية بارتفاع التضخم وإنعكاس ذلك في ارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية قد يشكل التغيير في افتراضات أسعار الفائدة مخاطر مالية. على سبيل المثال ارتفاع أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (1%) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ٦-٨ مليار جنيه سنوياً.

الضمانات

• تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التي تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.

• تركز إصدار الضمانات لقطاعات الطاقة (الهيئة العامة للبترول وشركات الكهرباء) والنقل (هيئة قناة السويس والهيئة القومية للأتفاق) والإسكان (هيئة المجتمعات العمرانية) حيث بلغت الضمانات الصادرة لتلك الجهات نحو 78٤٪ تقريباً من إجمالي الضمانات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.



٧-٢ أهم الإصلاحات المالية الهيكلية التي تساعد من الحد من المخاطر استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط:

وتعتمد الاستراتيجية على رفع درجة الالتزام الضريبي وتحسين أداء الإدارة الضريبية والجمركية بهدف إعادة هيكلة العملية الضريبية وتستهدف الاستراتيجية زيادة الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي بنسبة ٢,٠٪ من الناتج المحلي بنهاية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.



إطلاق استراتيجية الإيرادات متوسطة المدى بهدف تعظيم موارد الدولة وتحسين أداء الإدارة الضريبية والجمركية،

إدارة الدين العام:

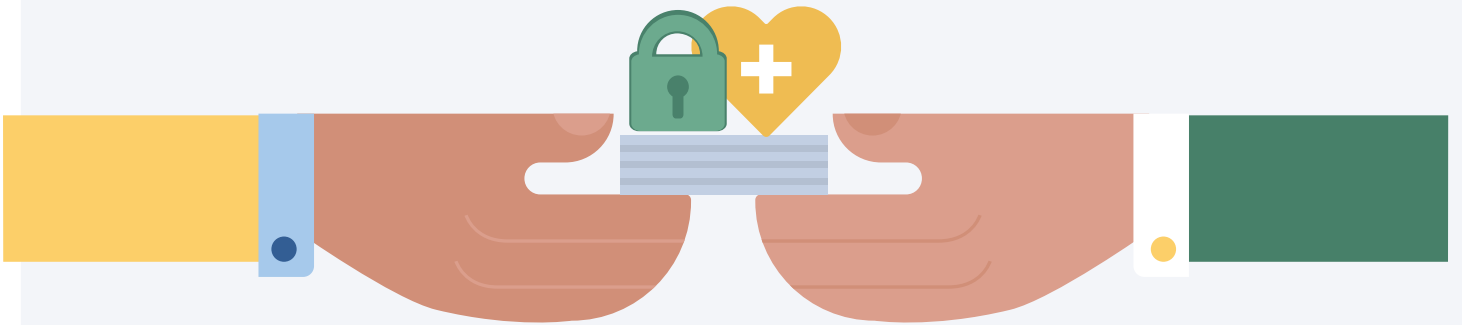
• التزام الحكومة المصرية بأن لا تقل نسبة صافي الإصدارات ذات الاستحقاقات طويلة الأجل عن ٧٠ بالمائة من إجمالي الإصدارات خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لمواصلة الجهود المبذولة لإطالة عمر الدين بهدف تقليل الاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط.

• تم تحديث استراتيجية الدين على المدى المتوسط في ديسمبر ٢٠٢٠ بالتعاون مع البنك الدولي بما يحقق خفض كبير في صافي الاحتياجات التمويلية خلال خمس سنوات بالإضافة إلى الانتهاء من إعداد المنظومة اللازمة وتحقيق جميع الالتزامات المطلوبة من وزارة المالية لجعل الدين بالعملة المحلية مؤهل للتسوية من خلال Euroclear بحلول الربع الأخير من عام ٢٠٢١.



رفع كفاءة إدارة المالية العامة (PFM):

• تم الانتهاء من إعداد قانون جديد لإدارة المالية العامة وقُدّم لمجلس النواب بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بهدف تعزيز عملية إعداد الموازنة العامة حيث يشمل القانون عدد من الإصلاحات الهامة مثل وضع بند المسؤولية المالية لتوجيه سياسة المالية الكلية وإعداد إطار لمؤشرات الاقتصاد الكلي لإعداد الموازنة على المدى المتوسط.



الموازنة التشاركية

تعريف المبادرة

أول تطبيق عملي لمبادئ الموازنة التشاركية

تهدف الموازنة التشاركية إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال التعاون وخلق حلقة وصل بين المواطنين والجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية. وتعمل المبادرة بخطة تدريبية تهدف إلى تمكين ورفع قدرات كوادر فعالة واعية من المواطنين على قراءة وفهم وتحليل كلاً من موازنة وخطة المواطن وخطط وبرامج الحكومة بالإضافة إلى تمكينهم من متابعة تنفيذ المشروعات المحلية والرقابة المجتمعية مما يؤدي إلى تحسين أحوال المواطن المصري.



شرح المشكلة

- الفجوة ما بين الميزانيات الممنوحة للوحدات المحلية وللأحياء واحتياجات المحافظات المتزايدة.
- الزيادة السكانية الكبيرة وعدم كفايتها لمتطلبات المواطن المحلي.
- قلة أو غياب قيادات مجتمعية مؤهلة لرفع المشكلات المحلية الحقيقية إلى الجهات الأعلى لاتخاذ القرارات المناسبة.
- عدم وجود آلية للمشاركة المجتمعية.



الهدف الأساسي من المبادرة

أن يصبح المواطن المصري شريكاً أصيلاً في عملية التنمية المستدامة وصنع القرارات في عملية إعداد الموازنة على المستوى المحلي من خلال إدراجه في حل مشاكله المجتمعية في ضوء الموارد المحلية المتاحة، مما يعزز الشفافية ويعلي من رضا المواطن والتي هي أحد المحاور الأساسية في رؤية مصر ٢٠٣٠.



بعض الأنشطة التي تم تنفيذها في المحافظات

- تم إلقاء محاضرة في جامعة الإسكندرية بعنوان «**الندوة التعريفية الأولى لمبادرة وزارة المالية للتخطيط التشاركي**» ضمن فعاليات مبادرة «اتصرف بإيجابيه وساعد الإسكندرانية».
- شملت المحاضرة عرض عدة محاور رئيسية وعلى رأسها **ضرورة ربط الموازنة باحتياجات وأولويات المواطنين** وقيام المواطنين باختيار وتحديد المشروعات العامة ذات الأولوية لهم والمنفذة بالمحافظة ليصبح المواطن جزء أساسي وشريك مع الحكومة في تنفيذ رؤية مصر المستقبلية.
- كما تم تقديم **جلسة تعريفية** حول الموازنة التشاركية استضافتها جامعة الاسكندرية لرؤساء القطاعات والجهات الحكومية وغير الحكومية بالمحافظة تمهيداً لاختيار ١٠٠ متدرب من محافظة الاسكندرية ليكونوا سفراء المبادرة في المحافظة.



جلسات الاستماع الجماهيري:

تنفيذ عدد من **جلسات الاستماع الجماهيري** في عدد من المحافظات منها محافظة الفيوم في مركز إطسا ومركز يوسف الصديق ضمن البرنامج التدريبي للموازنة التشاركية لرفع وعي المواطنين بجهود الحكومة لتعزيز كفاءة الانفاق العام.



- **جلسات الاستماع الجماهيري في مركز إطسا بالفيوم:**
<https://www.youtube.com/watch?v=YKhJOSZMLAM&t10s>
- **جلسات الاستماع الجماهيري في مركز يوسف الصديق بالفيوم:**
<https://www.youtube.com/watch?v=XX9sXAG-VIU&t110As>
- **مقابلات مع منظمات المجتمع المدني في الإسكندرية:**
<https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=e1el-EnJ0A>

ملحق ١: التقسيم الوظيفي للمصروفات العامة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

بالمليون جنيه		
موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	التقسيم الوظيفي
١,٨٣٧,٧٢٣	١,٧١٣,١٧٨	الإجمالي العام
٨٥٧,٢٦٨	٧٧٦,٤٦٢	قطاع الخدمات العامة
٨٨,١١٨	٨٠,٤١٩	قطاع النظام العام وشؤون السلامة العامة
١١٠,٤٧٦	١١١,٧٩٥	قطاع الشؤون الاقتصادية
٢,٨٠٤	٣,٣٢٣	قطاع حماية البيئة
٧٨,٩٢٥	٧٩,٥٢٩	قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية
١٠٨,٧٦١	٩٣,٥٤٤	*قطاع الصحة
٤٩,٣٤٦	٤٨,٣٩٥	قطاع الشباب والثقافة
١٧٢,٦٤٦	١٥٧,٥٨٠	* قطاع التعليم
٢٨٣,٣٧٨	٢٨٥,٩٦٩	قطاع الحماية الاجتماعية
٨٦,٠٠١	٧٦,١٦٤	أنشطة وظيفية متنوعة

* قبل إجراء التعديلات الإضافية التي تعكس إجمالي المنفق على هذين القطاعين في كافة جهات الدولة الداخلة بالموازنة العامة.

جمهورية مصر العربية

